# أثر البيئة السياسية في التغير الديموغرافي في مدينة كلار

## (تحليل وفق منهج الجغرافية السياسية)

المدرس الدكتور
إبراهيم قاسم درويش محمد ثالاني
جامعة طرميان - كلية تربية كلار

# أثر البيئة السياسية في التغير الديموغرافي في مدينة كلار (تحليل وفق منهج الجغرافية السياسية)

**المدرس الدكتور**
**إبراهيم قاسم درويش محمد ثالاني**
**جامعة طرميان - كلية تربية كلار**

## المقدمة

يعبر التغير الديموغرافي عن الدينامية المستمرة للمجتمع السكاني باتجاه الزيادة او التناقص وهو في الغالب باتجاه الزيادة وذلك بفعل حركة الولادات وحركة الوفيات وحركة الهجرة .

لقد شهد توزيع السكان في إقليم كوردستان العراق حالة من اللاتوازن ، بحيث افرغت عدد من مدنه وقراه من سكانه الأصليين (الكورد) ، في حين شهد ما تبقى من مستوطناته حالة من الضغط والتزايد الحضري العشوائي ، مع غياب المعالجات التخطيطية والتنموية الصحيحة لكونهما قد ممارستهما في ظل خلخلة ديموغرافية نتجت عن ايدولوجية النظام السياسي المسيطر على الاقليم خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم ، والذي يعرف بالهجرة القسرية ، التي تشير الى ترحيل السكان الكورد من مناطقهم إلى اماكن اخرى بغية تغيير البنية الديموغرافية والادارية لاقليم كوردستان.

ويتناول البحث دراسة التغير الديموغرافي من حيث حجم السكان ونموه ، في إحدى مدن اقليم كوردستان والمتمثل بمدينة كلار (مركز ادارة كرميان حاليا) التي لم تكن حتى مطلع السبعينيات سوى مستوطنه ، تم تحويلها الى مركز قضاء لاغراض سياسية وبحجم سكاني لم يتجاوز (اربعة الالف) نسمة ليصل عدد سكانه الى (٩٢٧٤) نسمة عام ١٩٧٧ ، في حين قفز عدد سكانة الى (٦٣١٠٢)

نسمة عام ١٩٨٧ بمعدل نمو سنوي (٢١,١) للمدة ١٩٧٧_١٩٨٨ فيما بلغ عدد سكان المدينة (١٣٧٤٢١) نسمة عام ٢٠٠٩ .

تركز الدراسة على تحليل اثر تباين السياسة (الداخلية للدولة) والتي تمثل مجموعة من الممارسات السياسية ضمن التركيب السياسي الداخلي للدولة وطبيعة نظامها السياسي وتوجهاتها وايدولوجيتها، بوصفها سلطة صانعه للقرار ذات العلاقة بالموضوع فيه ايجابا وسلبا ، وتفاعله مع التداخلات ضمن المجالات الاقليمية والدولية ، التي تسهم جميعها في رسم خارطة حركة السكان وتأثيرها في الظاهرة السياسية ضمن اطارها المكاني ، المتمثل بالتغير الديموغرافي في مدينة كلار خلال تعدادي ١٩٧٧ و١٩٨٧ وعام ٢٠٠٣ وما بعدها .

## التطور التاريخي لنشاة المدينة

لا يمكن تحديد اطار زمنى محدد لبدء للاستقرار في هذه المدينة ، ولاسيما ان المدينة كانت قد شكلت محطة رئيسة لحركة الرعاة المتنقلين مابين كرميان وكويستان(المناطق الحارة والباردة) ، حتى ان العديد من المصادر تعيد بكلمة كلار الى كونها كانت منطقة استراحة للمتنقلين في رحلتهم فكانوا يمكثون الى جانب الطريق المعتاده فاطلقوا على تلك الموضع ب(كلار)..

يمكن القول ان الاستقرار الاول في موضع المدينة ربما يعود الى بدايات القرن الثامن عشر الميلادي ، اذ استقرت مابين (٢٠ -٣٠) عائلة من عشيرة (الكيز) فيها ومواكبة مع ذلك التاريخ بقليل استوطنت عدد من العشائر الكوردية ومنها (البالانية والزند والجاف) [١] .

وترتبط زيادة عدد السكان في المدينة خلال القرن العشرين بعشائر الجاف ، وعلى نحو خاص بعد عام ١٩٣١ عندما منعت الحكومة الايرانية انتقال الرعاة في

حركتهم الفصلية مابين كوردستان العراق وايران ، مما دفع بجزء من سكان هذه العشيرة الى الاستيطان في المدينة فضلا عن استيطان اعداد كبيرة منهم في شهرزور ودربندخان [٢].

ظلت منطقة الدراسة مستقره ريفية خلال النظام الملكي وبعدة ،اذ تم استحداث القضاء عام ١٩٧٠ . لتتحول مباشرة من مستقره ريفية الى قضاء يظم ناحيتي (بيباز وتيلة كو)[٣] ولا يعود هذا القرار في الاساس الى تطوير البنية الحضرية في المدينة او محاولة تنميتها ، بل وقفت وراءه اسباب سياسية محضة ، تمثلت في خلق مركز حضري يكون بديلا عن مدينة كركوك وتوابعها لمساومته مع الحركة الكوردية في اتفاقية اذار عام ١٩٧٠ ومن ثم تكون مركزاً لتجميع الكورد المرحلين في المرحلة اللاحقة ، على النحو الذي اصبحت هذه الرؤيه الجيوبولتيكية للنظام السابق واقعا تطبيقا بعد توقف الحركة الكوردية عام ١٩٧٥ ، وبدأت سياسات التعريب والتهجير ، وتغير الخريطة الادارية لاقليم كوردستان ومنها الحاق قضاء كلار بمحافظة السليمانية عام ١٩٧٥[٤] ، وبامتدأد ذلك القرار حتى انتفاضة الشعب العراقي عام ١٩٩١ كانت المدينة مثل بقية المدن الكوردية الاخرى عبارة عن ثكنة عسكرية يتم تجميع السكان فيها قسرا من خلال سياسات التهجير والتعريب او عمليات الانفال سيئة الصيت.

شهدت منطقة الدراسة انتقالة كبيرة وملحوضة في مركزيتها الادارية ، التي اصبحت بموجب امر وزاري مركزا لادارة كرميان خلال عام ٢٠٠٧(❖). اذ ضمت عددا من الاقضية والنواحي تمثل معظمها الوحدات الادارية المستقطعة من محافظتي كركوك وديالى .مما اعطاها ثقلا اكبر في اداراتها لكوكبة من مستقرات كرميان.

## اثر خصائص المكان في نمو المدينة

يعود نشوء مدينة كلار ونطورها الى حالة التوازن المفرط بين خصائص الموقع والموضع فيها ، الى الحد الذي شكلت تلك الخصائص اداءها الحضري وبنيتهاالتركيبية(مورفولوجيا) ،فالموقع يوصف بانه النقطة الحرجة في شكل المدينة من حيث التوليفة الثلاثية في الجغرافية المتضمنة التوزيع الى جانب اطاري التباعد والحجم ، في حين يشير الموضع الى البقعة التي تقوم عليها المدينة ، اذ هي الجزء المحدد من الموقع الذي يبرز شبكة العلاقات الخارجية . (٥)

وتتمثل خصائص الموقع في منطقة الدراسة لوقوعها في بالجزء الجنوبي الشرقي من اقليم كوردستان العراق ضمن دائرة عرض (٣٩- ٤٣ه و ٦٣- ٤٣ه) شمالا وخط طول (١٧-٤٥ه و ٢١-٤٥ه) شرقا. كما يبدو ذلك من الخريطة (١) وقد حددت سلاسل (بردة سور) حدودها الشمالية ، على نحو جعلتها تبعد عن مدينتي دربنديخان والسليمانية ب (٧١) و (١٢٩) كم على التوالي ، في حين حفت نهر سيروان حدودها الشرقية .

اما اجزاؤها الجنوبية فتمتد لتصل الى منطقة (كردكوزينة) التي تجهزها بالمحاصيل الزراعية وبالخضراوات، حين عملت الطوبوغرافية الاخذ بالانبساط من الاجزاء الشمالية التي تصل الى حدود (٣٦م) فوق مستوى سطح البحر ، بالانخفاض التدريجي في وسط المدينة الذي يصل الى (٢١٣م) لتصل في اجزائها الجنوبية الى (١٩٦ م) ، التي عملت تماسها مع نهر سيروان ، الى استثمار السكان عدداً من الفيضات والجزر المتكونة واستغلالها منذ الاستقرار الاول في منطقة الدراسة بالزراعة و السكن بجوارها ، فضلا عما وفرته من انواع مختلفة من الصخور والارسابات التي اغنت المنطقة منذ القدم في عمليات البناء واستثمارها

بالنشاطات الاقتصادية المختلفة وعلى نحو خاص الانشائية في الحقب اللاحقة لنمو المدينة وتطورها .

وتمثل ناحية رزكاري اطرافها الغربية التي لاتبعد عنها سوى (١) كم والتي وفر موقعها المنبسط امكانية التوسع نحوها.

ونظرا لوقوع المدينة ضمن منطقة السهوب بين خطي مطر ( ٣٠٠ – ٤٠٠) ملم وبعدها عن المؤثرات البحرية والمسطحات المائية الكبرى ، فان مناخها يوصف بانه شبه جاف ، اذا يصل معدل المدى الحراري السنوي الى اكثر من (٢٢,٩) درجة مئوية[٦]. وتسود المدينة علي نحو عام ترب كستنائية بنية فقيرة ، عدا الشريط المحاذي لنهر سيروان اذا تتكون من ترب اكتاف النهر تم استغلالها في الزراعة ، في حين تم التوسع العمراني في الاتجاهات الاخرى من المدينة حتى وصلت على مقربة من سلاسل بردة سور .

وعلى الرغم من محدودية عطاء البيئة الطبيعية للمدينة (الموضع) عملت الخصائص الاخرى للموقع بالابعاد الاربعة ، على زيادة حجم وظائف المدينة وتنوعها خلال المدد اللاحقة ، ولاسيما بعد الانفراج السياسي للعراق بعد عام ٢٠٠٣. فهي لاتبعد سوى (٢٦) كم عن المركز الحدودي (بيروزخان) مابين ايران واقليم كوردستان على نحو جعلت منها احد المنافذ الرئيسية فى العراق ، وفي خريطة توزيع البضائع والسلع القادمة من ايران زاد هذا العامل من ارتباط المدينة بالاجزاء المعمورة والمناطق الاقتصادية الرئيسة ، سواء في اقليم كوردستان ام فى المناطق الاخرى من العراق ، اذ يرتبط من جهة الشمال بمدينة السليمانية ومن الغرب بمدينة كركوك ثم عاصمة الاقليم (اربيل) ، في حين اتاح خط نقل بغداد جلولاء السليمانية المار بالمدينة ، الى ارتباطها بالعاصمة الاتحادية (بغداد)

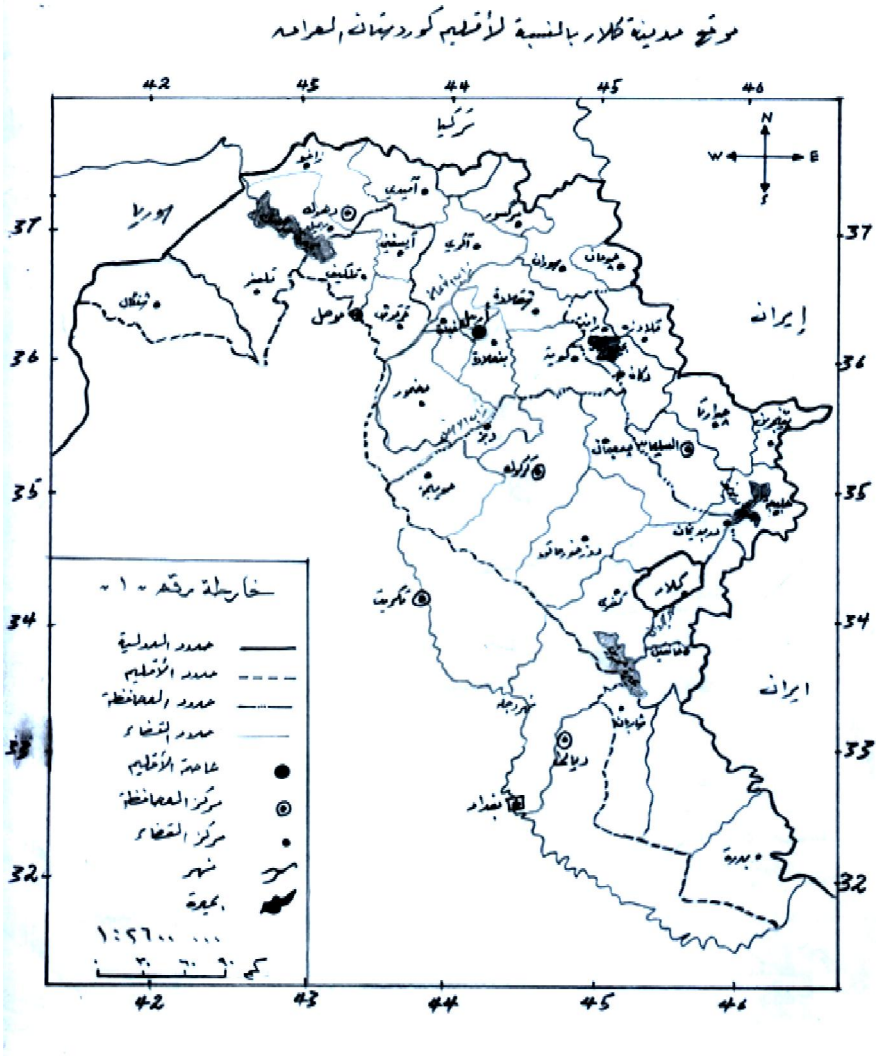


المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على:

ياسين هاشم محمد، اطلس اقليم كردستان والعراق، ط١ ، اربيل ٢٠١٠ ، ص ١٣

خليل اسماعيل محمد ، قضاء خانقين دراسة في جغرافية السكان، ط٢ ، مركز كردستان للدراسات الستراتيجية، سليمانية ٢٠٠٥ ، ص ٣٨

## التحليل الجغرافي - السياسي للتغيرات الديموغرافية

تعود الزيادة السكانية الى مجموعة متغيرات سياسية واقتصادية متداخـــلة ، تعمل

على زيادة اعداد السكان في مكان وقلتهم في مكان اخر فضلا عن الزيادة الطبيعية ، التي تمثل العلاقة بين الولادات والوفيات . (٧)

فمن خلال الجدول (١) يتضح ان هناك زيادة كبيرة في اعداد السكان ضمن الاطار الزمني لمنطقة الدراسة ، التي لا يمكن ان نعزوها الى الزيادة الطبيعية ،التي بلغت (١٣,٧) و (١٧,٥) بالألف خلال عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠٩ ، والتي تمثل نموا طبيعيا غير قادر على تفسير التفاوت الكبير في النمو السكاني و لاسيما خلال عقد السبعينيات ومابعدها ، اذ بلغ مجموع السكان في منطقة الدراسة (١٠٦٤) نسمة عام ١٩٤٧ واذي لا يشكل سوى ( ٠,٥٦ ٪) من اجمالي سكان ناحية شيروانة الذي لايشكل هو الاخر الا نسبة ( ٤٢,٢٪) من اجمالي سكان قضاء كفري .

ولم تطرا تغيرات كبيرة في الحجم السكاني في منطقة الدراسة ، بحسب تعداد عام ١٩٥٧ ، اذ لم يتجاوز مجموع سكانه (١٢٨٥) نسمة وبمعدل نمو سنوي (١,٩٪) للمدة ١٩٤٧ -١٩٥٧ .

ان التغير الاكبر في المسار الحجمي لسكان المدينة ، يظهر خلال عقد السبعينيات والمدد اللاحقة كما يظهر من الجدول (١) نفسه حيث بلغ معدل النمو السنوي في المدينة (٢١,١٪) للمدة ١٩٧٧ – ١٩٨٧ ، وهي من اعلى المعدلات والتي ليست لها نظير ، في حين بلغ معدل النمو السنوي للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٩ (٨,٠٩٪) وهي منخفضة مقارنة بالمدة الاولى ١٩٧٧ -١٩٨٧، الاانها من المعدلات المرتفعة اذا ما قورنت باقليم كوردستان والعراق اذ بلغت نسبها بالترتيب (٣,٢ و ٣,١) بالترتيب .

ولتداخل العوامل واختلاف انماطها في التاثير على التغيرات الديمغرافية في منطقة الدراسة، فقد تم تحليل كل مرحلة على انفراد .وعلى النحو الاتي :

الجدول (١)

عدد سكان مدينة كلار خلال المدة ١٩٤٧-٢٠٠٩

| رقم | السنة | عدد السكان | معدل النمو السنوي | |
|---|---|---|---|---|
| | | | المدة | المعدل ٪ |
| | ١٩٤٧ ❖ | ١٠٦٤ | ١٩٥٧-١٩٤٧ | ١,٩ |
| | ١٩٥٧ ❖❖ | ١٢٨٦ | | |
| | ١٩٧٧ | ٩٢٧٤ | ١٩٨٧-١٩٧٧ | ٢١,١ |
| | ١٩٨٧ | ٦٣١٠٢ | | |
| | ٢٠٠٩ | ١٣٧٤٢١ | ٢٠٠٩-١٩٨٧ | ٨،٠٩ |

(١) وزارة الشؤون الأجتماعية ، مديرية النفوس العامة ، احصاء السكان لسنة ١٩٤٧ ، الجزء الثاني ،لواء الموصل و كركوك و السليمانية و اربيل ،١٩٥٤،ص١٤٢

❖يذكر باسم قرية كلار في التعداد.

(٢) وزارة الداخلية ،مديرية النفوس العامة،المجموعة الاحصائية عام ١٩٥٧،لوائي السليمانية و كركوك،مطبعة العاني،بغداد، ص٢٥٨

❖❖ يذكر باسم ضواحي ناحية شيروانة.

(٣ و ٤) وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء ـ نتائج التعداد العام للسكان لسنتي ١٩٧٧ و ١٩٨٧ محافظة السليمانية ،صفحات متفرقة.

(٥) مديرية احصاء كرميان ،بيانات غير منشورة.

## تحليل التغيرات الديموغرافية عام ١٩٧٧

تبلورت اجواء سياسية مضطربة على الساحة العراقية بشكل عام واقليم كوردستان بشكل خاص في عام ١٩٧٤ ، نتيجة لتنصل الحكومة المركزية في بغداد عن الايفاء بعهودها في تطبيق الفقرات الرئيسة لاتفاقية اذار عام ١٩٧٠ الموقعة بين الحركة الكوردية والنظام السابق في العراق.

فعلى الرغم من حالة العداء المستدام بين العراق وايران وعلى نحو خاص بعد النظام السابق للسلطة في العراق عام ١٩٦٨ فان النظام السابق عمل على توقيع اتفاقية في ٦ اذار عام ١٩٧٥ في الجزائر ، تعهد بموجبها حل المشكلات العالقة بينهما ومنها مشكلة المياه في شط العرب مقابل وقف الدعم العسكري اللوجستي للحركة الكوردية من قبل ايران الذي انعكس على انهيارالحركة الكوردية[٨]

عمل النظام السابق على توظيف بنود المعاهدة مع ايران ، ولاسيما فيما يتعلق بترحيل السكان من المناطق الحدودية وعلى عمق (٥- ١٠) كم عند الطرفين الى ابعد من (٣٠) كم ، ثم شمل عدد من المحاور الاستراتيجية وعلى نحو خاص الغنية بالنفط. ومثل قضاء خانقين احد المحاور الرئيسة التي مورست ضدها تلك السياسة من خلال اتباع عدد من الممارسات. منها ترحيل سكانها اذ تمثل عملية استغلال قانون تنظيم الملكية في اقليم كوردستان رقم ( ٩٠ ) عام ١٩٧٥ احداها التي تم بموجبها السيطرة على جميع الاراضي الزراعية وغير الزراعية العائدة الى العشائر والملاك الكورد وتحويل ملكيتها الى وزارة المالية والزراعة وتوزيعها على العوائل العربية التي جلبت من مناطق مختلفة من العراق وتشجيعهم على الاستيطان فيها[٩] فضلا. عن نقل عدد كبير من العمال والموظفين الكورد من دوائر خانقين في الشرطة والحدود ومحطة سكك الحديدية ودوائر البلدية والنفوس والصحة الى جانب المعلمين والمدرسين ومنتسبي مصفى وحقول انتاج نفط خانه.[١٠]

لقد رسمت حركة الهجرة للسكان الكورد مسارها في اتجاهين ، اولهما بالترحيل الى المناطق الوسطى والجنوبية من العراق والثاني الى مناطق ما كان يعرف (بالحكم الذاتي) اذ يفضح حساسية النظام السابق من المساحة والديموغرافية الكوردية ،من خلال تقليص المساحة المعلنة بحسب الاتفاقية اذار البالغة (٣٦٣٤٧) كم مربع الى (٢٣٢٤٧) كم مربع أي ان اكثر من (١٣١٠٠) كم

مربع وقعت ضمن حملات التهجير والتعريب والذي شكل نسبته (٣٦ ٪) من مجموع مساحة الحكم الذاتي المعلن عام ١٩٧٥ .[١١]

استحوذت مدينة كلار على النصيب الاكبر من السكان المرحلين من محور قضاء خانقين ويعود ذلك الى النقاط الرئيسة الاتية :

١- تمثل منطقة الدراسة (مدينة كلار) الرقعة الجغرافية الامثل من حيث الجوار للمناطق المهجرة سكانها الى جانب طبيعتها الجغرافية المنبسطة التي تكون قادرة على استيعاب اعداد متزايدة ، اذ اعطيت فرصة لجزء من السكان المرحلين الى الاجزاء الجنوبية والوسطى من العراق الى العودة الى مناطق (الحكم الذاتي) وبالتحديد الجهات القريبة التي تم تحديدها من قبل النظام السابق والتي كانت مدينة كلار احدى اماكنها الرئيسة

٢- رسم حدود جغرافية جديدة للقومية الكوردية تمثل مدينة كلار حدودها الفاصلة مع المناطق العربية الجديدة في الخريطة الادارية والاثنوغرافية للعراق (مناطق المهجرين الكورد) وهذا ما يعطي تقسيرا اكثر وضوحا في قرار تحويل (منطقة الدراسة) الى مستوى قضاء ضمن التسلسل الاداري . فضلا عن كونه يمثل البديل الذي قدمه النظام السابق عن محافظة كركوك ابان مفاوضات ١١ اذار عام ١٩٧٠ على نحو يحقق للنظام السابق ستراتيجية انحسار الجغرافيا و الديموغرافية معا .

٣- الطبيعة الجغرافية للمدينة التي تحف بها من الشرق نهر سيروان وهضاب منطقة شيخ لنكر من الجنوب والجنوب الغربي تعمل على فصل المناطق البينية ذات الحساسية الشديدة في الاطار السوقي بين الحدود الجديدة (منطقة حكم الذاتي) ومناطق الاستيطان العربي الجديد (في منطقة الكورد) على نحو تجعل الاخيرة في استقرار دائم في توطنها الجديدة ولاسيما ان العديد من تلك المساحات التي وزعت على المستوطنين الجدد من العرب هي مناطق

زراعية خصبة مثل منطقة كولةجو وشيخ باوة و سوزبلاغ و كوكس وغيرها الذي تم ترحيل غالبية سكانه الى مدينة كلار (❖).

٤-امكانية تطويق المدينة بحزام سكاني عربي والذي يمكن رؤيته من خلال انخفاض نسبة سكان الكورد في قضاء خانقين، ففي الوقت الذي بلغت نسبة سكان الكورد في القضاء ٨٠٪ و ٥٨,٤٪ بحسب تعداد ١٩٤٧ و١٩٥٧ وبالترتيب تناقصت النسبة الى ٢٧ ٪ بحسب تعداد ١٩٧٧[١٢] التي استمر انخفاضها حتى سقوط النظام السابق في بغداد عام ٢٠٠٣ والتي كانت ترمي الى استتراتيجيتن :

١ - التقليل من وهن الجغرافيا العسكرية ضمن الخاصر الجغرافي الشرقي للحدود العراقية عند مدينة خانقين وبامتداد مدينة جلولاء وقزرباط باتجاه العاصمة بغداد ، من أي اندفاع عسكري قادم من الجهة الشرقية للعراق والمتمثل بايران اذ ان اقصى المسافة لا تزيد عن (١٥٠) كم عن العاصمة بغداد كما وان طبيعة الجغرافية العسكرية لمنطقة الحدود بين العراق وايران جعلت حدود الاخير ضمن مناطق جيمورفولوجية معقدة تتمثل سلسلة جبال زاكروس في حين تتمثل الطبيعة السهلية ضمن الحدود العراقية التي يمكن اختراقها بسهولة فضلا عن قصر ووهن العمق السوقي الذي حاول النظام السابق ملؤها بالثقل الديموغرافي العربي .

٢-جعل تلك المناطق الغنية بالنفط تحت سيطرة الاستيطان العربي وهذا ما يشير اليه تقرير اعدته منظمة (هيومن رايتس وتش) ( Humman Rights Wateh) ان سياسة التعريب هي محاولة الحكومة العراقية تغير التركيب السكاني لمنطقة شمال العراق بهدف تقليص وجود الاقليات العرقيه ونفوذها السياسي وتعزيز السيطرة الحكومية على هذه المنطقة الغنية بالنفط[١٣].

**تحليل التغيرات الديموغرافية عام ١٩٨٧:**

تتداخل ضمن هذه المرحلة مجموعة متغيرات جيوبوليتكية اذ عملت الحرب العراقية الايرانية خلال عقد الثمانييات من القرن المنصرم، الى دفع اعداد من سكان المناطق الحدودية مثل هوريان وشيخان الى الهجرة والتي كانت اقرب المراكز الاستيطانية اليها هي مدينة كلار.

لقد شهد الصراع العراقي الايراني تطورا كبيرا منتصف الثمانينيات الى الحد الذي سيطرت فيه ايران على منطقة الفاو في جنوب العراق وغلقها بشكل تام لذلك المنفذ الذي كان يعتمد علية في تصدير جزء مهم من نفطة ، لتمويل دفة الحرب وعلى نحو رجحت كفة ايران في صراعها .

اذ تزامن هذا المشهد ببروز الجبهة الكوردستانية التي استطاعت في محور منطقة كرميان ، من السيطرة على غالبية القرى والقصبات عدا المدن الرئيسة التي تقع على خط جلولاء – كلار – دربنديخان - سليمانية- كركوك - جمجال سليمانية(١٤).

فيما استدعت هذه المرحلة التي رافقت نهاية سيناريو الصراع بين العراق – ايران الى دفع القوى الكبرى وعلى نحو خاص الولايات المتحدة الامريكية على اعادة توازن القوى الاقليمية في المنطقة ولاسيما بين القوتين الرئيستين العراق وايران ، مما دفعها الى دعم الحكومة البعثية التي لم تتهاون في استخدام القوة الغاشمة المتمثلة بالاسلحة الكمياوية والبايولوجية والاسلحة العسكرية الثقيلة ضمن اطار حرب الارض المحروقة التي نجم عنها مذبحة حلبجة وحملات الانفال سيئة الصيت .

وقعت منطقة الدراسة ودائرتها الاوسع كرميان ضمن حملات الانفال الثالثة التي تعد من اقسى مراحلها اذ اتخذت محاور العمليات العسكرية ضمن منطقة الدراسة المحاور الاتية(١٥):-

١- من كفري نحو هومربل وعزيز قادر
٢- من كفري نحو دراجة
٣- من كفري نحو تيلكو ودراجة
٤- من بيباز نحو شيخ تويل

وقد شملت هذه المحاور مئات القرى ضمن مناطق جباري والزنكنة والداودة والجاف . اذ دمر ما يقارب عن(١٢٠٠) قرية ، الى جانب القبض على عشرات الالاف من النساء والاطفال واعدام الالاف من الشباب من الرجال في اماكن اعتقالهم[١٦] ، في حين دفع بلالاف الى المجمعات القسرية اذ تم انشاء مجمعين الاول شورش في جمجمال والثاني صمود في كلار . الذي قدر عدد سكان المجمع الثاني الى ما يقارب من (٢٣) الف نسمة ، فضلا عن العوائل التي استطاعت الهرب والسكن في مركز المدينة نفسها ، على نحو عمل على زيادة في الحجم المطلق لسكان المدينة . بحسب تعداد عام ١٩٨٧ اذ بلغ معدل النمو (٢١,١) للمدة من ١٩٧٧- ١٩٨٧ كما اشرنا سابقا.

ان اختيار منطقة رزكاري (صمود) مركزا رئيسا لتجميع بقايا الانفال في منطقة كرميان يعود الى دوافع سياسية –امنية –سوقية . في اطاره المكاني لعل من اهمها:-

١-موقع المجمع القسري (صمود) ضمن مدينة كلار الذي لا يبعد عنه سوى بكيلومتر واحد (١كم) ، ووقوعها على طريق الرئيس كفري- سةرقلا –كلار التي توفر دعما عسكريا كبيرا للسيطرة على أية حركة مناوئه للحكومة من خلال التحشدات العسكرية الموجودة للقوات الحكومية سواء في مدينة كفري ام المدينة نفسها (كلار).

٢- البيئة المكانية الفقيرة للمجمع التي تمثلت بمنطقة هضبية خالية من أي خدمات فضلا عن سهولة اختراقها من قبل الدبابات الي جانب تواجد الجيش واجهزة

الامن على نحو شيد ثكنة يمكن السيطرة على سكانها بسهولة، ولاسيما مع عدم السماح لهم بالمغادرة منها او العودة اليها الا برخصة .

٣- اتساقا مع الفقرة الثانية فقد انعدمت فرص العمل مما جعلت العائلات التي تسكنها تعتمد كليا على التمويل الحكومي من اجل البقاء وهذا ما كان عليه حال جميع المجمعات القسرية التي اقامها البعث

٤-امكانية احداث خندق كحزام امني لمدينة كلار يضم في طياته المجمع القسري (صمود) بغية تحقيق استراتيجة الانقطاع بين السكان وقوات البيشمركة.

## تحليل التغيرات الديموغرافية عام ٢٠٠٣ وما بعدها:

تطلب الانفراج السياسي الذي شهده العراق بعد ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ ، الى اعادة هيكلية الجغرافيا السياسية للعراق ، من خلال مشاركة جميع التراكيب السكانية فيها ضمن دولة اتحادية فيدرالية . اذا انتهت مع تلك المرحلة ما سمي المناطق الامنة ضمن دائرة عرض (٣٦) شمالا التي بموجبها كانت توفر الحماية لاقليم كوردستان من أي عدوان من قبل الحكومة البعثية في بغداد .

مما اتاحت تلك التغيرات الجيو بولتكية ، فرصة لحرية انتقال الاشخاص والسلع والبضائع بعدما كانت شبه معدومة قبل ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ . ومن اتجاهات مختلفة مع اقليم كوردستان ، والتي كانت منطقة الدراسة احدى نوافذها ،ولاسيما مع ما يشهده الاقليم من امان ومناخ سياسي مستقر ، انعدمت في الاجزاء الاخر من الدولة الاتحادية الفيدرالية.

لقد اعطت المميزات الستراتيجية لموقع المدينة ، اهمية مكانية كبيرة دفعت الى هجرة اعداد جديدة من السكان ولاسباب امنية واقتصادية مختلفة ، يمكن رصدها من خلال النقاط الاتية:

١-عودة اعداد كبيرة من السكان الكورد المرحلين خلال مرحلة النظام البعثي الى المدينة ، بلغ عددهم بحجم مطلق (١٧٣٢٨) نسمة حتى نهاية ٢٠٠٥ . نتيجة لموقعها الجغرافي القريب لسكان القرى المهجرة من قضاء خانقين ، فضلا عن انخفاض اسعار الارض التي لم تتجاوز اكثر من (٤٠٠٠-١٠٠٠٠) دولار لمساحة مقدارها ٢٠٠م حتى نهاية عام ٢٠٠٥ .

٢- توافد اعداد من السكان العرب لاسيما القريبة من الحدود الجنوبية لاقليم كوردستان مثل بعقوبة والمقدادية وغيرها، فضلا عن اعداد اخر من العاصمة الاتحادية بغداد ، نتيجة لانعدام الامن والاستقرار في تلك المناطق على نحو بلغ عددهم حتى عام ٢٠٠٨ (٣٧٥١) نسمة .

٣- بروز الاهمية البؤرية (المدن العقدية) للمدينة نتيجة لموقعها الجغرافي ، التي جعلت منها النقطة المحورية التي تربط بين مدن كرميان (خانقين وجلولاء وقره تبه وكفري) وربط كل هذا مع مدينة السليمانية وكذلك بمدينة كركوك وهولير من جهة ، وان تصبح عنق الزجاجة النافذ من الاجزاء الجنوبية الغربية من اقليم كوردستان الى العاصمة الاتحادية (بغداد) .

٤- اصبحت المدينة نقطة رئيسة في خريطة التجارة الدولية الجديدة للعراق ، نتيجة لقربها من المنفذ الحدودي (بيروز خان) الذي لا يبعد عنها سوى (٢٦) كم الذي يربط ما بين ايران واقليم كوردستان والحكومة المركزية ، اذ يتم نقل الاف الاطنان من البضائع والسلع يوميا ، لتاخذ طريقها الى المدينة عبر اطراف مدينة خانقين . التي دعمتها الانخفاض النسبي لمستوى تكاليف الاجمالي ، سواء في انخفاض تكاليف انشاء المخازن التجارية نتيجة لانخفاض سعر الارض في تلك الجهات التي تنتشر مع نهايات الحدود الجنوبية للمدينة والمتمثلة بالمناطق المطلة على طريق كلار جلولاء على نحو اصبحت تلك الاجزاء اقليمها التجاري للبضائع والسلع الكبيرة ، ومن خلال شبكة طرق

النقل التي اعطت امكانية نقل تلك السلع والبضائع الى الجهات المختلفة من العراق.

٥- تطور البنية الوظيفية للمدينة بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، والتي انعكست في بنية المدينة وقوة جذبها على نحو عام ، ولعل من ابرزها.

ا- انتقال المركز الاداري لادارة كرميان من مدينة دربنديخان الى مدينة كلار عام ٢٠٠٧ والتي صاحبها انتقال وتطوير العديد من المؤسات الحكومية والخدمية على مستوى المحافظة.

ب- استحداث كلية تربية كلار عام ٢٠٠٤ ، التي اصبحت النواة الرئيسة لانشاء جامعة كرميان عام ٢٠٠٩ ، التي ضمت معها كلية التربية الاساسية وكلية الاداب والتربية الرياضية في خانقين في نهاية العام الدراسي ٢٠٠٩- ٢٠١٠ وقد اثر انشاء الجامعة على البنية الثقافية والاقتصادية لسكان المدينة ، سواء من خلال زيادة اعداد حملة الشهادات الجامعية (الاولية والعليا) ، الى جانب توفيرها لفرص عمل بشكل مباشر في داخل الجامعة او غيرمباشرة ، حيث تمكن الخريجين في الحصول على تلك الفرص. فضلا عما صنعته من فرص عمل في السوق الاقتصادية ، نتيجة لزيادة الطلب على الخدمات المتنوعة مثل السكن والنقل والاسواق وغيرها

ج- ازدياد فرص الاستثمار ، لاسيما في النشاط الصناعي والمتمثلة بالصناعات الانشائية . اذ ازداد عدد معامل البلوك من (١٩) معملا عام ٢٠٠١ الى (٤٢) معملا عام ٢٠٠٩ ، وهو ما يشكل نسبة (١٩٪) من مجموع معامل البلوك في محافظة السليمانية ، لتوافر المواد الاولية الرخيصة مثل الرمل والحصى وقربهما من نهر سيروان ، ويتضح القيمة الفعلية لهذه المعامل من خلال ارتفاع نسبة روؤس الاموال المسثمرة التي بلغت ما يقارب عن (٠٠٠، ١٢٠، ٨) الف دولار امريكي والتي شكلت نسبة (٤٧ ٪) من مجموع رؤوس الاموال المستثمرة في الصناعة على مستوى محافظة السليمانية الى جانب عدد من المقالع.

## الآثار الجيوبوليتكية للتغيرات الديموغرافية

ان تزايد السكان بالشكل الذي فاق تحمل المنطقة Over Population خلال المراحل السابقة ضمن منطقة الدراسة ، وحتى بعد الانفراج السياسي في نيسان عام ٢٠٠٣ م ، ادى الى فرض ضغوطات كبيرة ضمن الحيز المكاني للمدينة ضمن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، التي يمكن رؤية صورها الجيوبولتيكة المباشرة في اطار بنية المدينة وعلى النحو الاتي :

١- الزيادة المفرطة في حجم التحضر أي نسبة سكان المدينة الى مجموع السكان . اذ بلغت نسبة سكان الحضر في المدينة (٩٥٪) عام ٢٠٠٩ . والتي انعكست على تدهور ريف المدينة من حيث مجموعة انظمتها البيئية والانتاجية والاستيطانية ، وزيادة اعباء تلك المنظومة على المدينة .

٢- و من جدول رقم (٢) يشكل صغار السن نسبة (٣٣,٨) من مجموع سكان المدينة وهي مرتفعة مقارنة بمستوياتها العالمية ، وهذا يعطي مؤشرات منها :-

أ- ان صغار السن يستهلكون نسبة عالية من الموارد الوطنية فيما يتعلق بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية .

الجدول (٢) التركيب العمري و النوعي لسكان مدينة كلار خلال عام ٢٠٠٩❖

| الفئات العمرية | الذكور | الاناث | المجموع | النسبة المؤية | نسبة النوع |
|---|---|---|---|---|---|
| ٠ - ١٤ | ٢٣٩٦١ | ٢٢٤٣٥ | ٤٦٣٩٦ | ٣٣,٨ | |
| ١٥ - ٦٤ | ٤١٧٣٩ | ٤١٣٥٥ | ٨٣٠٩٤ | ٦٠,٥ | |
| ٦٥ فاكثر | ٣٦٤٥ | ٤٢٨٦ | ٧٩٣١ | ٥,٧ | |
| المجموع | ٦٩٣٤٥ | ٦٨٠٧٦ | ١٣٧٤٢١ | ٪١٠٠ | ١٠١ |

المصدر: مديرية احصاء كرميان ، بيانات غير منشورة

نسبة النوع = عدد الذكور \ عدد الاناث

ب- خلال ( ١٠ - ٢٠) عاما ، سيصل هذا الجيل الى قمة الانجاب ولاسيما وان نسبة الذكور الى الاناث متقاربة ، وبذلك سيرتفع عدد السكان الذين هم في سن الانجاب ، وعلى نحو يستمر التزايد السكاني بشكل مضطرد .

٣- اضفى التقارب الشديد في نسبة النوع الذي بلغ (١٠١) عبئا اخر على السلطة السياسية والادارية كما يبدو ذلك من (جدول ٢) ، تتمثل في توفير فرص عمل دائمة . اذ ان غالبية السكان كما هو معروف في عالم الجنوب يتوزعون في النشاط الاقتصادي الاول (الزراعة) الذي اصبح في شبه العدم ضمن منطقة الدراسة ، نتيجة للمنظور الايدلوجي لسلطة البعث في تدمير ريف كوردستان، الذي تشتغل كبر نسبة من سكانه في الزراعة ، وتحوليهم الى قطاع مستهلك بشكل يستمر الاعتماد على الدولة وتحقيق تبعية دائمة من السكان للسلطة . او يتوزعون ضمن القطاع الثالث ( الخدمات ) الذي اصبح عدد المشتغلين فيه حاليا ، اكثر من حاجاته وعلى نحو تسبب في ( بطالة مقنعة ) ضمن القطاعات الخدمية ، مع تزايد اعداد السكان النشطين في المدينة والحاجة الى فرص عمل جديدة ، لاسيما وان قوة العمل لم تقتصر على قوة العمل الذكورية ، بل ان ضرورة التحولات المجتمعية في اقليم كوردستان ، ومنها منطقة الدراسة اعطت فرصة متكافئة لقوة العمل الانثوية للمنافسة وعلى نحو خاص ضمن المؤسسات الحكومية . كل هذا تسبب في منظور لتخلف التنمية ضمن المنظور الزمني القريب الذي ينعكس على الجوانب الامنية والاجتماعية بمظاهره المختلفة .

٤- ان الافتقار الى الخرائط التخطيطية للمدينة ، خلال المراحل السابقة ، عمل على ايجاد احياء سكنية اصبحت خارج تلك الافضية التخطيطية خلال المراحل اللاحقة ، اذ هنالك ما يقارب (٣٥٠٠) ثلاثة الف وخمسمائة دار سكنية اصبح ضمن ما يعرف (بالمتجاوزين) التي تأوى في اقل احتمال ما

يقارب من (٢٠٠٠٠) عشرون الف شخص والتي شكل عائقا امام تطوير التصميم الاساس للمدينة وتوسعها ، فضلا عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتي تتمثل في صعوبة هدم او ازالة تلك الدور ولاسيما مع الارتفاع المفرط في سعر الارض في المدينة بشكل مستمر فضلا عن العوائق الاجتماعية المتمثلة بارتباط سكان تلك الاحياء واستقرارهم على الاساس القرابة .

٥- عمل التزايد المستمر للسكان مع محدودية المساحة المستغلة عمرانيا خلال المراحل السابقة ، لاحكام السيطرة الامنية على المدينة ، الى ارتفاع عدد السكان ضمن البيت الواحد التي تتطلب ضمن المراحل اللاحقة التوسع في المساحة العمرانية علي نحو خاص السكنية وعلى الرغم من انشاء حي سكني ضمن النطاق الشمال الغربي من المدينة ،يضم اكثر من (٧٠٠٠) وحدة سكنية ضمن مخطط التصميم الاساس ، الا ان سعر الارض استمر بالتزايد المستمر ،فبعدما كانت سعر قطع الارض ذات المساحة (٢٠٠م) لايتجاوز (٤٠٠٠) دولار عام ٢٠٠٤ ، اصبحت عام ٢٠٠٩ سعره اكثر من (٦٠٠٠٠) الف دولار أي بمعدل زيادة مقدرة (خمسة عشرة مرة).

## الخلاصة والاستنتاجات

ان المحرك الرئيس للتغير الديموغرافي في مدينة كلار، يعود الى حالات الهجرة القسرية خلال عامي ١٩٧٧-١٩٨٧ بغية تحقيق اهداف جيوبولتيكية للنظام السياسي الحاكم ذي التوجهات العنصرية (الشوفينية) والدكتاتورية المتمثلة بنظام البعث. اذ اتاحت البيئة السياسة الداخلية والخارجية خلال المرحلة الاولى الى

اتباع سياسات التهجير القسري لمناطق واسعة من اقليم كوردستان ومنها محور قضاء خانقين ، في حين مثلت ممارسات المرحلة الثانية في سياسات الابادة الجماعية وخلق المجمعات القسرية ، التي كانت منطقة كرميان احداها . وكانت مدينة كلار في كلتا الحالتين المكان البديل لتجميع السكان المرحلين وبقايا المؤنفلين.

لقد بلغ معدل النمو السكاني السنوي في المدينة ( ٢١,١٪) للمدة ١٩٧٧-١٩٨٧وهي من الحالات النادرة في التاريخ الديموغرافي ، في حين بلغ معدل النمو السكاني السنوي في المدينة (٨,٠٩٪) للمدة ١٩٨٧ – ٢٠٠٩ ، وهي اقل من المرحلة الاولى ، الا انها من المعدلات المرتفعة اذ ما قورنت بنسبة الاقليم او العراق ، الذي اتضح ان الهجرة كانت بدافع العودة الى مكان الاصل المتمثل بعودة المرحلين خلال عقد السبعينيات الى اقليم كوردستان ومنها منطقة الدراسة ، وشكلت الهجرة القسرية لاسيما بعد عام ٢٠٠٥ جزءا اخر من التغير الديموغرافي نتيجة لاضطراب الوضع الامني في الاجزاء الوسطى والجنوبية على نحو دفع بالسكان من غير الكورد الى الاستقرار في اقليم كوردستان ومنها مدينة كلار ، وفي كلتا الحالتين بفضل الامكانات الاسترتيجية لخصائص الموقع والتوسع في حيز الموضع فضلا عما شهدته المدينة بعد الانفراج السياسي ( ٩ نيسان ٢٠٠٣ ) من استقطاب تجاري وصناعي وخدمي ، سواء من خلال التخطيط الحكومي ام القطاع الخاص ، لاسيما بعد تحول المدينة الى مركز ادارة كرميان عام ٢٠٠٧ واستحداث جامعة كرميان فيها فضلاعن الخدمات الاخرى مثل الخدمات البلدية و الماء والكهرباء والصحة وغيرها .

وقد ترك التغير الديموغرافي المفاجئ خلال المراحل الثلاثة اعباء ديموغرافية ، اقتصادية كبيرة على المدينة ، تمثلت في زيادة الطلب على الخدمات بانواعها ، على نحو شهد بعض القطاعات الخدمية ارتفاعا غير مسبوق في اسعارها مثل ايجارات العقار واسعار الارض .

## التوصيات

ان تحول منطقة الدراسة الى مركز رئيس لمدن كرميان وجزء مهم من المناطق المستقطعة من اقليم كوردستان والمتمثل بقضاء خانقين بنواحيه وقراه يدعو الى ملاحظة النقاط الرئيسة الاتية:-

١- استراتيجية للتنمية الحضرية على مستوى المدينة واقليمها الجغرافي ، على نحو يحقق التوازن والتبادل المتكافئ بين المدينة وحواضرها واريافها من حيث تركز الانشطة والخدمات .

٢- توفير فرص اكبر للاستثمار الزراعي ( النباتي والحيواني ) من خلال ما يمتلكه ريف المدينة والمناطق المجاورة للمدينة ، على نحو يؤمن جزءا رئيسا من الاحتياجات الغذائية لسكان المدينة والذي ينعكس ايجابيا على الامن الغذائي للاقليم .

٣- التركيز على توسيع النشاط التجاري والصناعي في الجزء الجنوبي للمدينة ، ضمن محور منطقة كردكوزينه- شيخ لنكر ، على امتداد الجهة اليمنى لطريق (كلار – شيخ لنكر – شيخ باوة - جلولاء) ، اذ ان معظم المساحات في تلك الجهة لاتصلح للزراعة ،مع دعم الاسكان لاعادة توطين السكان المرحلين ، وعلى نحو يقلل جزءا من الضغط السكاني في مركز المدينة .

٤- تطوير الاستثمار السياحي في المدينة ، عن طريق استثمار مرور نهر سيروان فيها من خلال وضع مخططات عمرانية من الممكن ان يتضمن على سبل المثال ولا الحصر (قرية سياحية ومدينة العاب حديثة وقاعة للاعراس والحفلات) الى جانب استغلال القرب الجغرافي (الجوار الجغرافي) لقلعة شيروانة التاريخية المطلة على نهر سيروان في انشاء منطقة سياحية خضراء تعمل (وسط متنزه سياحي) ، مما ينشط البنية الاقتصادية للمدينة عبر اعتمادها على مورد غير قابل للنضوب .

٥- وضع استتراتيجية للاسكان ، للحد من الارتفاع الباهض للاراضي والايجارات ، عبر تطوير الاليات المعتمدة في انشاء الاحياء السكنية الجديدة في المدينة ، من حيث اختيار المكان الامثل الذي لايؤدي الى ارتفاع تكاليفه ، لذا فان التوسع الاخذ باتجاه الشمال الغربي من المدينة هو الامثل لعدم صلاحيتة للزراعة فضلا عن عطاءات مساحته الممتده ، الى جانب امكانية وضع ستراتيجية طويلة الامد ،حول كيفية اندماجه مع ناحية رزكاري لقرب المسافة الفاصلة بينهما،التي تصلح لبناء الدور السكنية ، والتي تنعكس في صنع حالة الاستقرار وتامين الحياة الافضل للسكان.

## Abstract

The demographic change of Kalar was happened due to the forced migration of the people after the seventies of the last century. The yearly rate of the population growth was 21.1% between 1977- 1987. This was the result of the forced migration operations of the population of the Region of Kurdistan, among them the people of Khanaqeen who were deported to Kalar. This was along with the Anfal operations in which the third campaign included the Karmian area. After that the remains of their families including the women, old people and children were collected in Smoud (Rizgary) Complex which belongs to Kalar in 1987.

The structural change of the geopolitics of Iraq including the falling down of the former Iraqi regime in 2003 helped the deported Kurds in other Arabic parts of Iraq to come back to Kalar , as well as , the polarization of the population of the villages and the surrounding cities , to develop the infrastructure of the economics, the education and the services.

## هوامش البحث ومصادره

١-احمدباور، عشائر منطقة كلار، مجلة كؤض ، العدد (٥) ، مركز (ئيلبةكي جاف الثقافي) ، مطبعة ئاوينة ، السليمانية ، ٢٠٠٦ ، ص٦٤.

٢-ناجي عباس احمد ، الهجرة و الترحال في محافظتي السليمانية و هولير ، مجلة المجمع العلمي الكوردي ، العدد الاول ،المجلد الثاني ، المطبعة الثاني ، بغداد ، ١٩٧٤، ص٣٧٣.

٣-الجمهورية العراقية ، وزارة الحكم المحلي ، الدليل الاداري للجمورية العراقية ، ط١، بدون مكان طبع ، ١٩٨٩ ، ص٢٢٧.

٤- الجمهورية العراقية ، وزارة الحكم المحلي ، المصدر نفسة ، ص٢٢٧.

❖تم فك ارتباط قضائي جمجمال و كلار عن محافظة كركوك ، بموجب المرسوم الجمهوري ، (٥٧) رقم (٦٠٨) في ٦ تشرين الثاني لسنة ١٩٧٥. ينظر :-عبداللة غفور ، تشكيلات الادارية في جنوبي كوردستان (١٦٢١-٢٠٠٧) ، ط٢ ، مؤسة موكريان للبحوث والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٨ ، ص٩٥.

٥-عبداللة غفور،المصدر نفسة،ص٥٦.

٦-احمد علي اسماعيل ، دراسات في الجغرافية المدن ، ط٤ ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص٢٥٢.

8-John l. Clark, Population Geography Pergmon International library, Oxford, u.k, 1965, p28.

٩-جزا توفيق طالب،المقومات الجيوبولتكية للامن القومي في اقليم كردستان،مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،سليمانية،٢٠٠٥،ص١٨٣.

١٠-سعد ناجي جواد،دراسات في المسالة القومية الكردية،ط١،الدار العربية للعلوم،٢٠٠٥،ص١٩٣.

١١-فؤاد حمة خورشيد، كركوك قلب كردستان ، ط١ ، سليمانية ٢٠٠٨ ، ص ٢٢.

١٢-صلاح الدين انور قتولي ، تعريب قضاء خانقين ، من منظور جيوسياسي ، مركز الدراسات الكوردية ، سليمانية ، ٢٠٠٨ ، ص٥٧.

١٣- امين قادر مينة ، ترحيل ، تعريب ، تبعيث ، ط٢ ، مركز كردستان للدراسات الاستراتجية ، سليمانية ، ١٩٩٩ ، ص٧٤.

١٤- للتفصيل حول ترحيل اكراد قضاء خانقين و نواحيها. ينظر: صلاح قتولي ، المصدر السابق ، ص١١٤-١١٩.

١٥-خليل اسماعيل محمد،كردستان العراق،دراسات في الجغرافية السياسية،ط١،جامعة صلاح الدين،اربيل،٢٠١١،ص٥٩.
١٦-تقرير منظمة هيومن رايتس وتش،التطهير العرقي في كردستان العراق تصحيح اشارة،ترجمة دارا فرج،ط١،مكتب الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني،٢٠٠٥،ص١٣.
١٧-محمد شاكةلي،الحزب الاشتراكي الكردستاني،ط١،جمعية مثقفين كرميان،كركوك،٢٠١١،ص٧٨.
١٨-شورش حاجي،الانفال والكورد و دولة العراق،ط٢،مطبعة شفان،سليمانية،٢٠٠٣،ص٥١
١٩-شورش حاجي،المصدر نفسة،ص٥٤.
٢٠-مديرية احصاء كرميان،بيانات غير منشورة.
٢١- مديرية احصاء كرميان،بيانات غير منشورة.
٢٢-محمد شكر محمود،الصناعات الانشائية في محافظة السليمانية،اطروحةدكتوراة،غير منشورة،كليةالاداب،جامعة بغداد،٢٠١٠،ص١٩٦.